1997/12/11-0001-l

١٩٩٧/١٢/١١

لبنان يحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان

اعتصامات لنصرة الأسرى المبعدين والمخطوفين الحص: الرد على العدوان بالصمود والمقاومة

الحص يتحدث في اعتصام أمهات المعتقلين يحيط به نعمان والحاج حسن (حسن عبد الله)

اعتصام امهات المخطوفين ويبدو صلاح وبراج في الوسط

من اليمين: مغيزل، البعلبكي، العبد الله وحرب

ازدحمت بيروت ومنابرها، امس، بالانشطة المنحازة للانسان والاسير والمعتقل والمعذب والمخطوف والمفقود والمبعد والموقوف، وذلك لمناسبة العاشر من كانون الاول، اليوم العالمي لإعلان شرعة حقوق الانسان، واقيمت ندوات للمناسبة ركزت الكلمات فيها على اهمية تحصين حقوق الفرد وصيانة الحريات.

أمهات المعتقلين

فللمناسبة نفذت امهات الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية اعتصاما امس امام مقر اللجنة الدولية للصليب الاحمر في آخر شارع الحمراء بدعوة من لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية وبمشاركة الرئيس سليم الحص، النائب حسين الحاج حسن، النائب السابق عصام نعمان، امين سر اللجنة محمد صفا، رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني ليندا مطر، المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية معن بشور وممثلين عن الاحزاب اللبنانية والفلسطينية وعدد من امهات الأسرى والمعتقلين المحررين.

وتحدث في الاعتصام الرئيس الحص مؤكداً ان رد لبنان الوحيد على تجاوزات اسرائيل وجرائمها وعربداتها هو مزيد من الصمود والتصدي والمقاومة، ودعا الاسرة الدولية عبر الصليب الاحمر الدولي الى النظر في قضية لبنان بعين العدل والانصاف والحق والى رعاية شؤون المعتقلين في سجن الخيام وسائر السجون الاسرائيلية والعمل على الافراج عنهم انتصارا للحرية والحق والعدل، ودعا المجتمع الدولي الى وضع حد لتجاوزات اسرائيل.

ورأى الحص ان يوم حقوق الانسان هو «يوم اللبنانيين الذين اهدرت اسرائيل حقوقهم باحتلال ارضهم وتشريدهم من ديارهم وقطع ارزاقهم وبشن هجمات شبه يومية عليهم في الجنوب والبقاع الغربي»، مؤكدا «ان احتجاز اسرائيل لهؤلاء إنما هو وسام على صدورهم العامرة بالإيمان وروح النضال والفداء».

وطالب النائب حسين الحاج حسن «بتطبيق حقيقي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في لبنان» متوقعا «الكثير الكثير من ممارسات العدو الهمجية كما هي حال المعتقلين منذ سنوات». وأضاف «ولكن العزاء بالمقاومة التي تفتك بجنود العدو وتقتل جلاديه وسفاحيه من ضباطه وجنوده».

ودعا النائب السابق عصام نعمان الى تعاون الجميع لإنهاء معاناة المعتقلين مطالبا المنظمة العربية لحقوق الانسان وجمعيات حقوق الانسان العربية بالتعاون مع منظمة العفو الدولية لإنجاح حملة التواقيع العالمية لمطالبة الأمم المتحدة والدول الكبرى بالافراج عن المعتقلين اللبنانيين والعرب في سجون الاحتلال».

ثم عرض رياض عيسى في كلمة باسم لجنة المتابعة، معاناة الاسرى داخل السجون الاسرائيلية داعيا الاسرة الدولية الى التحرك للافراج عنهم.

وطالبت رئيسة المجلس النسائي اللبناني ليندا مطر بإيلاء قضية الأسرى والمعتقلين الاهتمام اللازم.

واختتم الاعتصام بشهادات عدد من الأسرى المحررين وأقارب لأسرى ما زالوا في السجون.

أهالي المخطوفين

وكان لأهالي المخطوفين والمفقودين حضورهم للمناسبة وواكبته الزميلة عبير جابر في هذا التقرير:

«في ١٧ أيلول ١٩٨٢ كان حسيب عباس بري (مواليد ١٩٦٣) وشقيقاه موسى (مواليد ١٩٦٤) ومحمد (مواليد ١٩٦٥) متجهين الى قريتهم في الجنوب عندما اختطفوا على طريق الاوزاعي، وظلت الوالدة تنتظر وما زالت حتى اليوم، انقطعت أخبارهم ولم يعرف احد عنهم شيئا.

تقول الوالدة انهم في البدء أبلغوها بان أولادها موجودون لدى «القوات اللبنانية»، وأنه سيفرج عنهم قريبا، ومع نشوب «حرب الإلغاء» عام ١٩٨٩ انقطعت اخبارهم، ثم قيل لنا انهم لدى اسرائيل، واليوم لم نعد نعرف اين هي الحقيقة». هذا ما تقوله «ام عباس» وفي عينيها دموع على فلذات أكبادها.

نفذت لجنة أهالي المخطوفين والمعتقلين ولجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية وأهالي المخطوفين لمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان اعتصاما أمام المقر الاعلامي السابق للأمم المتحدة امس، تحت شعار «من حقنا معرفة مصيرهم» بمشاركة وحضور المحامي سنان براج وعضو قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صلاح صلاح وحشد من الاهالي.

تحدث براج فاشار الى ان الدولة لم تجر الاستقصاءات لتعرف بوجود او عدم وجود المخطوفين «ونحن نطالب الدولة بالكشف عن مصير المخطوفين لنستطيع تحديد مساراتنا المستقبلية»، وأشار «اليوم هو لتذكير الدولة بأننا مستمرون في عملنا حتى تقوم الدولة بواجبها».

وأضاف «قابلنا رئيس الجمهورية ورئيسي الحكومة والنواب ووزير الداخلية ولم ننل إلا التعاطف، وإذا لم تقابل الدولة اعتصامنا بالجدية والايجابية التي نتوخاها سنتوجه للتحرك دوليا خاصة عن طريق الأمم المتحدة».

● «السفير» التقت عددا من امهات واهالي المخطوفين بينهم منتهى حيدر والدة المخطوف سمير الخرفان (مواليد ١٩٦٤) التي قالت ان ابنها جندي في الجيش اللبناني خطف في صيدا بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠: «كنا نسأل عنه فيقولون انهم سيفرجون عنه وكانوا أحيانا يقولون انه في بكفيا وتارة في المجلس الحربي وتارة اخرى في مرجعيون».

أما نظيرة الحبال فأشارت الى ان ابنها فادي (مواليد ١٩٦٤) خطف في ١٧ شباط ١٩٨٣ ولم يعرف مصيره «وبعد السؤال عرفنا انه اختطف عند حاجز البربارة وكانوا يقولون انه قيد التحقيق وسيفرج عنه او سيُسلَّم للدولة ومنذ ٣ سنوات عرفنا انه سلّم لاسرائيل مع المخطوفين الذين كانوا لدى «القوات اللبنانية».

أما زوج جوليت عطا الله فخُطف في منطقة السفارة الكويتية في ١٩٨٢/٩/١٧ ولم تعرف من خطفه. تنقلت كثيراً واخيراً قيل انه في اسرائيل واحد الاشخاص من الذين افرج عنهم افادنا بذلك».

احدى السيدات قالت: «لو خُطف ابن احد المسؤولين لكانوا تحركوا»!

الجمعية اللبنانية

وعقدت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ومؤسسة «جوزف ولور مغيزل» مؤتمراً صحافياً للمناسبة في نقابة الصحافة بحضور الرئيس سليم الحص والسفير فؤاد الترك والنائب السابق عصام نعمان ونقيب الصحافة محمد البعلبكي وحشد من الشخصيات والمهتمين.

استهل المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت عن روح جوزف ولور مغيزل، ثم كانت كلمة لنقيب الصحافة اشاد فيها بدور لبنان التاريخي في اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان عن طريق مندوبه في الامم المتحدة آنذاك الدكتور شارل مالك.

وتحدثت ليلى حرب عن هذه المناسبة معتبرة اياها وقفة حساب وتقييم لانجازات الجمعية في مجال حقوق الانسان.

وكانت كلمة لرئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ابراهيم العبد الله تحدث فيها عن الانتهاكات المزمنة لحقوق الانسان في لبنان وبينها ما يمارسه الاحتلال الاسرائيلي من انواع المخالفات للقانون الانساني الدولي وانتهاكات للشرعية الدولية لحقوق الانسان مشيراً الى قضية المعتقلين في السجون الاسرائيلية خاصة في معتقل الخيام.

كما اشار العبد الله الى النظام الطائفي الذي يحجب احد اهم حقوق الانسان وهو الحق في المساواة اضافة الى الخروج على دولة القانون حيث ان قيام هذه الدولة هو المدخل الى حقوق الانسان، وتحدث ايضاً عن انتهاكات حقوق المقيمين في لبنان من غير اللبنانيين من اشخاص موجودين بطريقة غير شرعية تتحمل الدولة مسؤوليتهم اضافة الى آلاف العمال الاجانب واللاجئين الفلسطينيين الذين تتم معاملتهم بطريقة سيئة، واشار الى انتهاكات اخرى كاستمرار العمل بقانون الاعدام واستخدام وسائل التعذيب في التحقيقات والحَجْر بصورة اعتباطية وغياب الحق في التجمع والتظاهر والتعبير عن الرأي.

واضاف العبد الله ان لبنان حقق العديد من الانجازات على صعيد حقوق الانسان مشيراً الى انه بالامكان تعزيز حقوق الانسان عبر عدة أسس منها التمسك بالشرعية الدولية لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية وترسيخ الوحدة الوطنية، وتطبيق نصوص الشرعية الدولية لحقوق الانسان والتصديق على المعاهدات المتعلقة بهذه الحقوق، اضافة الى انتهاج سياسة وطنية للتخفيف من الطائفية والمذهبية تمهيداً لإلغائها.

كما تحدث امين عام مؤسسة «جوزف ولور مغيزل» الدكتور فادي مغيزل فأشار الى ان «مرصد الديموقراطية في لبنان» الذي اعلنت عنه المؤسسة سابقاً لا يقوم على خلفية معارضة او موالية وانما على قاعدة الرصد والتحليل الموضوعي للاحداث. حيث تمت متابعة الاحداث بشكل يومي فظهر ان المسار الديموقراطي في لبنان يتراجع.

وخلص الى القول بان الانطباع الأهم الذي يمكن الخروج به في التقرير المرحلي الاولي لبرنامج «مرصد الديموقراطية» هو ان الحكم يحتاج الى مزيد من الشرعية في اطار علاقة مع المواطنين قائمة على المسؤولية والمحاسبة وقبول المواطن لسلطة الحاكمين لا اذعانه لها.

دار الندوة

وحاضر بالمناسبة الاستاذ في جامعة حلب الدكتور جورج جبور عن «الميثاق العربي لحقوق الانسان» في دار الندوة بحضور الوزير بشارة مرهج، النائبين بهاء الدين عيتاني ومروان فارس، رئيس مجلس ادارة الدار منح الصلح والمدير العام معن بشور وشخصيات.

قدّم للمحاضر رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ابراهيم العبد الله، وركّز الدكتور جبور على مفهومي العالمية والاقليمية لحقوق الانسان، ورأى ان لا بد من سلوك طريق اقليمي يأخذ بعين اعتبار ظروف وخصائص حضارة كل اقليم لبلوغ العالمية.

واستعرض جبور اهم الوثائق الاقليمية الفاعلة في الوطن العربي وهي بترتيبها التاريخي: الميثاق الافريقي، فالاعلان الاسلامي، فالميثاق العربي لحقوق الانسان، ورأى ان هذه المواثيق الثلاثة تمتاز على الاعلان العالمي بانشغالها باهم ما يشغل المنطقة العربية وهو الموضوع الصهيوني، وحذر من تجاهل هذه الوثائق التي تعبر عن رأي عام سائد في المنطقة.

وحلل بنود الميثاق العربي بندا بندا ورأى انه يعطي من الحقوق اقل مما يعطيه الاعلان العالمي، لعدم نصه صراحة على حرية التعبير، وعدم نصه على حماية الملكية الفكرية، وضعف الآلية التي نص عليها الميثاق لتنفيذ ما ينبغي تنفيذه من الميثاق.

وختم المحاضر داعيا الدول العربية لإبرام هذا الميثاق على الاقل لأنه من صنع جامعة الدول العربية.

بعد ذلك، اقيم حفل تكريمي لرئيس لجنة البيئة في الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان عبد الله زخيا، لمناسبة انتخابه عضوا في لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة، بحضور الرئيس سليم الحص وفاعليات.

والقى منح الصلح كلمة قال فيها: «كل الجوانب المضيئة من الحياة اللبنانية وكل الادوار المجيدة التي قام بها هذا الوطن وافراد منه كادت تتجه نحو التغييب والطمس في شبه اجماع عالمي ارادي او غير ارادي، غير ان هذا الليل المطبق على لبنان وطنا وإنسانا وذكرا، والذي ساهمت في نشره عوامل لبنانية وغير لبنانية، كان لا بد من ان ينكشف بفضل صمود افراد في مسيرة الحق والحرية والضمير جسدوا قيماً مشعة وناضلوا وجاهدوا حتى عاد الوهج الى وجه وطنهم وإنسانهم.

واضاف: ان اختيار عبد الله زخيا عضواً في لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة بالاضافة الى كونه تكريسا لنضال مناضل عريق في سبيل هذه الحقوق خدم بجرأته ونزاهته وعلمه هذه القضية وأعلى من شأنها في بلادنا، هو كذلك استعادة لكل الجهود التي بذلها لبنان في هذا السبيل ابتداءً بتحضير الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

مالك

وللمناسبة ألقى الدكتور حبيب شارل مالك استاذ التاريخ والعلوم والدراسات الثقافية في الجامعة اللبنانية الاميركية - فرع جبيل محاضرة في قاعة «اروين هول» في الجامعة اللبنانية - الاميركية في بيروت، تناول فيها الظروف التي أحاطت صياغة الإعلان ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨.

وتناول الدكتور مالك «اللحظة التاريخية التي جمعت ٥٨ دولة على مرور ثمانين جلسة، اختيرت بعدها تسع دول لوضع المشروع الأفضل. فكان ان حصل تضارب في الايديولوجيات الثقافية والحضارية للدول المشاركة، اتفقت في النهاية على ثلاثين بندا شكلت الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتناولت البنود من ١-١٩ الحقوق الشخصية والسياسية، ومن العشرين الى الثلاثين الحقوق الاجتماعية، والدول التسع هي: استراليا، كندا، فرنسا، انكلترا، تشيلي، اميركا، لبنان، الصين والاتحاد السوفياتي».

«الدفاع عن الدستور»

وللمناسبة، عقدت كل من «لجنة الدفاع عن الدستور والحريات» و«مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)» و«مؤسسة حقوق الانسان الجديدة - انترناسيونال» مؤتمرا صحافيا مشتركا أمس، في مكتب المحامي محسن سليم في بدارو عرضت خلاله لـ«اوضاع حقوق الإنسان في لبنان في الفترة الممتدة بين ١٠ كانون الاول ١٩٩٦ و١٠ كانون الاول ١٩٩٧».

بعد كلمة ترحيب للمحامي سليم تُلي بيان مشترك أصدرته كل من «مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني» و«مؤسسة حقوق الانسان الجديدة» أظهر تراجعا في اوضاع حقوق الانسان في لبنان واستنكر تضييق الحريات على الإعلام والتعبير، معتبرا ان الرقابة الذاتية هي من اشد انواع الرقابة انتهاكا لكرامة الانسان «فإسقاط الانسان لحق اساسي من حقوقه وبإرادته تصرف يفيض بالذل ويستدعي الاستنكار».

كما تناول البيان اوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية والسورية مذكرا وزير العدل بما الزم نفسه به في احدى المقابلات الاذاعية حين تعهد بالحصول على لائحة اسمية بالموقوفين في السجون السورية وبالتهم المنسوبة إليهم. وأثنى البيان المشترك على دور المجتمع المدني في التصدي لتجاوزات السلطة.

وشدد البيان «على ضرورة ان توقع الحكومة اللبنانية المزيد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوسائل وآليات حماية حقوق الانسان وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكولان الاضافيان الاول والثاني الملحقان بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية».

عائلة الأمين

وللمناسبة، وجهت عائلة الشاب زين ابراهيم زين الامين، رسالة الى المؤسسات والمنظمات الانسانية في العالم، طالبة التدخل لحل مشكلة ولدها الموقوف في اثيوبيا منذ حوالى سنة بعدما فشلت عائلته في الوصول الى آلية لإطلاق سراحه او حتى تقديمه للمحاكمة هناك.

وقالت الرسالة: «ان المواطن اللبناني زين ابراهيم الامين اوقف في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧ في مطار اديس آبابا اثناء توجهه إليها عبر مطار القاهرة وبتاشيرة دخول قانونية حصل عليها من السفارة الاثيوبية في مصر، وهو منذ ذلك الحين موقوف لدى السلطات الاثيوبية وتتجدد مدة توقيفه كل اسبوعين او اكثر بحجة ان التحقيق لم ينته بعد. وبالرغم من كل المحاولات التي تمت والاتصالات التي جرت عبر القنوات القانونية والدبلوماسية لتقديمه للمحكمة وإبراز التهم الموجودة لديهم إلا ان كل هذه المحاولات لم تجد تجاوبا واحتراما.

واضافت: «ان المواطن الامين هو شريك ويعمل في شركة لبنانية مسجلة في وزارة العمل هي «شركة الرائد للاستخدام» تاسست عام ١٩٩٣ ومنذ تاسيسها فهي ملتزمة بالقوانين التي تحكم انشاءها، وبالرغم من أن عمله في مجال استقدام العمال من أثيوبيا هو عمل جديد لم يتجاوز الاشهر القليلة التي سبقت توقيفه وأن معظم من استقدمهم الى لبنان لا يعانون من اي مشاكل قانونية او غير ذلك وهذا امر مثبت بشكل رسمي، ومن هنا تزداد التساؤلات وتكثر المخاوف اتجاه الأسلوب وطريقة تعاطي السلطات الاثيوبية اتجاه هذا الموضوع من خلال عملية التوقيف والصمت الذي يلف هذه القضية وعدم اتاحة امكانية الافراج عنه لعدم وجود تهم او عبر الافراج عنه بكفالة مالية او شخصية وتقديمه للمحاكمة وإعلان هذه التهم اذا كانت موجودة. ان الغموض الذي تفرضه السلطات الاثيوبية تجاه هذه القضية هو اكثر ما يثير الخوف والريبة خصوصا انه منذ تاريخ اعتقاله منذ حوالى سنة رهن التوقيف والاعتقال بدون اي مبرر قانوني وقد تمتد الى فترة زمنية غير محددة».

لجنة المبعدين

ووزعت «لجنة المبعدين من المناطق اللبنانية المحتلة» بيانا للمناسبة، طالبت فيه الأمم المتحدة ولجنة «تفاهم نيسان» وكل المدافعين عن حق الانسان في الحياة والعيش في قريته ومنزله ومع اطفاله ان يتحركوا ويرفعوا أصواتهم عاليا لوقف عمليات إبعاد المواطنين التي تقوم بها قوات الاحتلال والسعي لإعادة الذين أبعدوا الى قراهم في المنطقة المحتلة وآخرهم نبيل بيضون الذي طرد مع زوجته وأطفاله بعدما احرق منزله في بنت جبيل.

كوفي انان

كما وزع المكتب الاعلامي لـ«الأسكوا» في بيروت رسالة الامين العام للأمم المتحدة كوفي انان للمناسبة وأكد فيها ان حقوق الإنسان أساس الوجود الانساني والعيش المشترك، وهي مسالة عالمية وغير مجزاة ومترابطة، وقال ان تعزيز التسامح وحمايته والمحافظة عليه يؤمن الحريات «ومن دون التسامح لا وجود لأي نوع من الحريات».

اضاف: «ان حقوق الانسان تعبير عن تقاليد التسامح المتوافرة في كل الأديان والثقافات التي هي أساس السلام والتقدم. فحقوق الانسان ليست غريبة عن كل الثقافات وهي فطرية عند جميع الشعوب. فالتسامح والرحمة يعتبران في كل الثقافات المثل العليا للحكومات والتصرف الانساني. واليوم نسمي هذه المثل بحقوق الانسان».

وختم: ان الكفاح من اجل حقوق الانسان كان دائما، وفي كل مكان، كفاحا ضد كل انواع الجور والظلم، ضد العبودية وضد الاستعمار وضد التمييز العنصري.

قرطباوي يرافع عن الحريات في لبنان: الديموقراطية تفرغ تدريجياً من مضمونها

حوّل نقيب المحامين في بيروت السابق شكيب قرطباوي، اليوم الذي اعلنه يوما للحريات العامة وحقوق الانسان في لبنان قبل سنتين، الى ميزان وضع عليه ما للحكومة من انجازات وما عليها من اسقاطات في هذا المجال.

ونزّه حقوق الانسان عن تهمة التسييس ونبه اقوياء اليوم ان السياسة «دولاب» فمن هو في قمة المجد اليوم قد يحتاج الى الرافة غدا.

وذكّر في هذه المناسبة بجميع الموقوفين والمعتقلين خارج الحدود اللبنانية داعيا الى رعاية كبرى لهم، لانهم وحيدون ويحتاجون كل عون.

هذا الموقف اكده قرطباوي في الاحتفال الذي اقامته نقابة المحامين في بيروت بمناسبة العاشر من كانون الاول اليوم العالمي لحقوق الانسان.

سأل قرطباوي في كلمته التي مهّد لها عضو مجلس النقابة الياس بو عيد عن موقع لبنان من حقوق الانسان المكرسة في الدستور والمواثيق الدولية.

واجاب بالقول: «التظاهر ممنوع بقرار مخالف للدستور، والاعلام المكتوب محكوم بسقف لا يتخطاه احد، والاعلام المرئي والمسموع توزع محاصصة واصبح في نشرات اخباره معدوم التعددية».

ورأى ان الديموقراطية في لبنان حيث لا حياة سياسية حقيقية، تفرغ تدريجيا من مضمونها.

وهاجم التعيين في قانون الانتخابات البلدية واعتبره طريقة لتعويد اللبنانيين على نمط جديد من الديموقراطية الشكلية الفارغة المضمون وليس للوفاق الوطني الذي كانوا قد تناسوه في الممارسات منذ سنوات عدة.

واكد ان وزارة الداخلية تخالف مبدأ حرية تاليف الجمعيات بما فيها ذاك القانون العثماني العائد لعام ١٩٠٩.

وقال:

هل تقبل ببعض الاساليب التي تنتهجها بعض الاجهزة في التحقيقات والكل يعرفها ولا معنى اطلاقا لتجاهل وجودها.

وهل نقبل بوضع السجون والمساجين داخل لبنان؟

وهل نسكت عن وضع الاسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية والعذابات الجسدية والنفسية التي يتعرض لها المقاومون الذين يمارسون حقهم المشروع في مقاومة الاحتلال؟

وهل ننسى السجناء اللبنانيين في سوريا؟ هذا الموضوع بالنسبة لنا لا علاقة له بالسياسة ويجب اعادة طرحه ضمن المبادئ القانونية المعروفة من الجميع ودون اي تشنج على الاطلاق، وهذه المبادئ تنص على محاكمة اللبناني امام المحاكم اللبنانية، اذا ادعي عليه بارتكاب جرم على الاراضي اللبنانية.

وعدد ايجابيات في وضع حقوق الانسان خلال عام ١٩٩٧ وهي:

- قرارات المجلس الدستوري سواء لجهة الطعون النيابية او لجهة قانون انتخابات البلديات والمخاتير.
- جهود النيابة العامة التمييزية وسائر النيابات العامة من اجل ضبط التحقيقات الاولية ومنع الاساليب المذلة والمهينة.
- قرار وزارة العدل انشاء اصلاحية موحدة للاحداث المنحرفين في بعاصير.
- قرار وزارة العدل تنفيذ نص القانون والمطالبة بنقل مسؤولية السجون إليها، وهي مسؤولية كبيرة ومرهقة، وقد ايدها مجلس شورى الدولة في موقفها هذا في مطالعتين له.

شعيب

والقى رئيس لجنة الحريات وحقوق الانسان المحامي عبد السلام شعيب كلمة اكد فيها على دور المحامين الرائد وهم رسل العدالة وحماة الحقوق، في ميدان الحريات وحقوق الانسان، مؤكدا تصميم نقابة المحامين المؤسسة الوطنية المهنية العريقة في المجتمع المدني، على متابعة المطالبة بتطبيق شرعة حقوق الانسان المتجسدة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي اصبح جزءا من مقدمة الدستور، والعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووضعها موضع التطبيق نصا وممارسة في كافة المجالات وبكل الوسائل القانونية المتاحة.

واشار شعيب الى عزم لجنة الدفاع عن الحريات وبعد ان اصبحت جهازا ثابتا ومستمرا في نقابة المحامين ومحددة الاهداف والنظام، المضي في المراقبة والمدافعة، واعداد الدراسات، والتنقيب والاعلام والتعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات والمراكز التي تعنى بحقوق الانسان.

وقال: ان النضال والدفاع من اجل الحريات وحقوق الانسان ليست بالعمل السهل بل هو عمل مضني وشاق يهدف الى التغيير والافضل، وهو عمل شاق حتى في المجتمعات المتقدمة والمستقرة فكيف به في بلد صغير كلبنان تعرّض لأبشع الحروب التي كادت ان تطيح بوحدته وسيادته وقراره الوطني، بالاضافة الى عدو غاصب يحتل ارضه ويفتك بإنسانه اعتقالا وتعذيبا وتشريدا.

واضاف ان لجنة حقوق الانسان قد اتخذت موقفا وقدمت توصية بخصوص تدخل الادارة في انتخابات الاتحاد العمالي العام حفاظا على مبدأ الحرية النقابية الذي كرسته الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ ونصوص العهد الدولي الخاص.

وقال ان اللجنة بدأت اعداد دراسات حول المعتقلين في السجون الاسرائيلية في ضوء القانون الدولي للانسان واتفاقيات جنيف.

زبيب

وللمناسبة ذاتها، دعا رئيس الهيئة الادارية لملتقى الحقوقيين اللبنانيين المحامي حسين زبيب في تصريح أمس الى اعلان هذا العام عاما للتحرك الرسمي والشعبي من اجل وضع المجتمع الدولي امام مسؤولياته في ممارسة شتى انواع الضغوط على اسرائيل لوقف انتهاكاتها لحقوق الانسان في لبنان واطلاق المعتقلين جميعهم.

وقال: «ان انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان لا تحصى ولا تعد، ولعل اكثرها بشاعة يتمثل باعتقالها مئات اللبنانيين ووضعهم اسرى ورهائن في معتقلات بعضها يقع خارج الاراضي اللبنانية وممارستها شتى انواع التعذيب الجسدي والعقوبات والمعاملات القاسية والوحشية والتي تحط من كرامة الانسان».

واشار الى ان مظاهر الانتهاكات الاخرى لا تقتصر على حالة القتل اليومي للمدنيين، واعمال الترهيب والممارسات العدوانية في حق الانسان وقيمه، واصرارها على التدمير المنهجي للبنى التحتية المادية والاجتماعية في منطقة الاحتلال وخارجها، فضلا عن تدمير المساكن والمؤسسات والمزارع ومصادرة الاملاك ومنع المواطنين من مزاولة اعمالهم او التمتع بحرية التنقل والمشاركة في الحياة العامة. بالاضافة الى حالات النفي والابعاد وكلها اعمال تتعارض مع جميع البنود التي نصت عليها شرعة حقوق الانسان».